نص ردن

▪ علاء حسن

تحت النار

اين يجد العراقي موقعه عند مقارنة اوضاعه المعيشية مع شعوب المنطقة فوق النار ام تحتها ام على بعد منها لمسافة اكثر من كيلومتر؟ الحقائق والتقارير الدولية تؤكد ان الاشخاص من حملة الجنسية العراقية ، والمشمولين بنظام البطاقة التموينية ممن يتسلمون "الكمية" بحسب تعبير ابناء الجنوب في كل شهر ، يعيشون فوق وتحت النار ، وواحدهم اصبح مثل "جدر البدو" المصخم والحار سواء بالنار او باشعة الشمس ، لان الحرارة تعبر عن الكرم ، ياطويل العمر ، وبامكان الضيف او سالك الطريق ان يتزود من "نار عربنا" في اي وقت .

دول المنطقة المعروفة ببخلها لا تستطيع ان تتفوق على كرم العراقيين ، وهذه الصفة جعلتهم "يرقصون على اكتاف الموت" تحت النيران من شدة الالم المتكلس منذ مئات السنين

واثناء لعبة الحية والدرج المخصصة لابناء "الفكر" القابعين تحت خط الفقر، تجاوزت تطلعات اثنين من اللاعبين الحد المسموح ، فاحدهما طالب طائرة تنقله الى بلد مجاور مع فتاة احلامه لقضاء شهر العسل ، واخر كانت تمنياته الحصول على حمار يعينه في اداء عمله، وبين من يصعد الدرج ثم النزول مع الحية الى الاسفل ، تلاشت الاحلام ، ابو الطيارة ظل مصرا على طلبه ، استنادا الى حقيقة ان العراق بلد غني ويمتلك ثاني احتياطي نفطي في العالم ، وميزانيته تساوي تعادل ثلاث دول ، وابو طيارة مازال مؤمنا بان النخب السياسية وخصوصا القوى المشاركة في الحكومة الحالية حريصة على تلبية مطالبه بالقضاء على الفقر وتوفير العيش الرغيد لكل ابناء الشعب من دون استثناء ، لان "القيادة الحكيمة" حريصة على الغاء الفوراق الطائفية ، وتوفير قدور التيفال للبدو الرحل للتخلص نهائيا من الجدر المصخم وتزويدهم بثلاجات تعمل بالطاقة الشمسية لحفظ حليب الناقة طازجا لطويل العمر .

صاحب حلم الحصول على الحمار اللاعب الدولي المحترف بلعبة الحية والدرج ابدى سخريته من احلام زميله "ابو الطيارة" الذي صدق اكذوبة امكانية تحقيق احلامه وكأنه يعيش في سويسرا ، او في دولة اوربية لاتمتلك الاحتياطي النفطي العراقي .

حيا الله النشامة ، وحيا الله السواعد الخيرة في بناء الوطن واعادة البنية التحتية ، صاحب الطيارة مازال يصر على تحقيق احلامه ، لكن زميله عاشق الحمار اصيب بخيبة امل وحالة من الياس والكابة ، و"كطع الزاد" وصار وجهه مثل جدر البدو ، لانه ادرك وبيقين راسخ بان حلم الحصول على "المطي" في بلد يعيش شعبه تحت او فوق النار من المستحيلات .

ياجماعة الخير في بلد مثل سويسرا تدخل البلاد في حالة طوارىء لمراقبة حالة ولادة فقمة في حديقة الحيوانات والجهات الطبية والبيطرية تكون بحالة استنفار لتامين ولادة طبيعية وليست قيصرية ، وبعد مدة قصيرة من الزمن يعبر الجميع عن سعادتهم بالمولود الجديد ، وعلى انغام الموسيقى وفتح قناني الشمبانيا ، والالعاب النارية ، والابتسامات العريضة على جوه منتسبي الشرطة السويسرية المجردين من الاسلحة ، يشارك الجميع بالكرنفال في حين يظل صاحب حلم الحصول على حمار في العراق تحت وفوق النار مثل الجدر المصخم ، ويامحلا النصر بعون الله

بعد نقص الخبراء والمختصين

مستشفيات حكومية لا يعوّل عليها بسبب قلة الأجهزة الطبية

□ بغداد / غضنفر العيبي /حامد السيد

يرقد باسم حسين، منذ أسبوع في مستشفى الشهيد الصدر (شرقي العاصمة بغداد)، جراء مرض بالعمود الفقري، طبيبه المعالج طلب منه إجراء فحص على جهاز الدوبلر لتشخيص الإصابة بدقة ومن ثم وصف العلاج، إلا أن المشكلة في هذا الجهاز غير المتوفر في المستشفى.

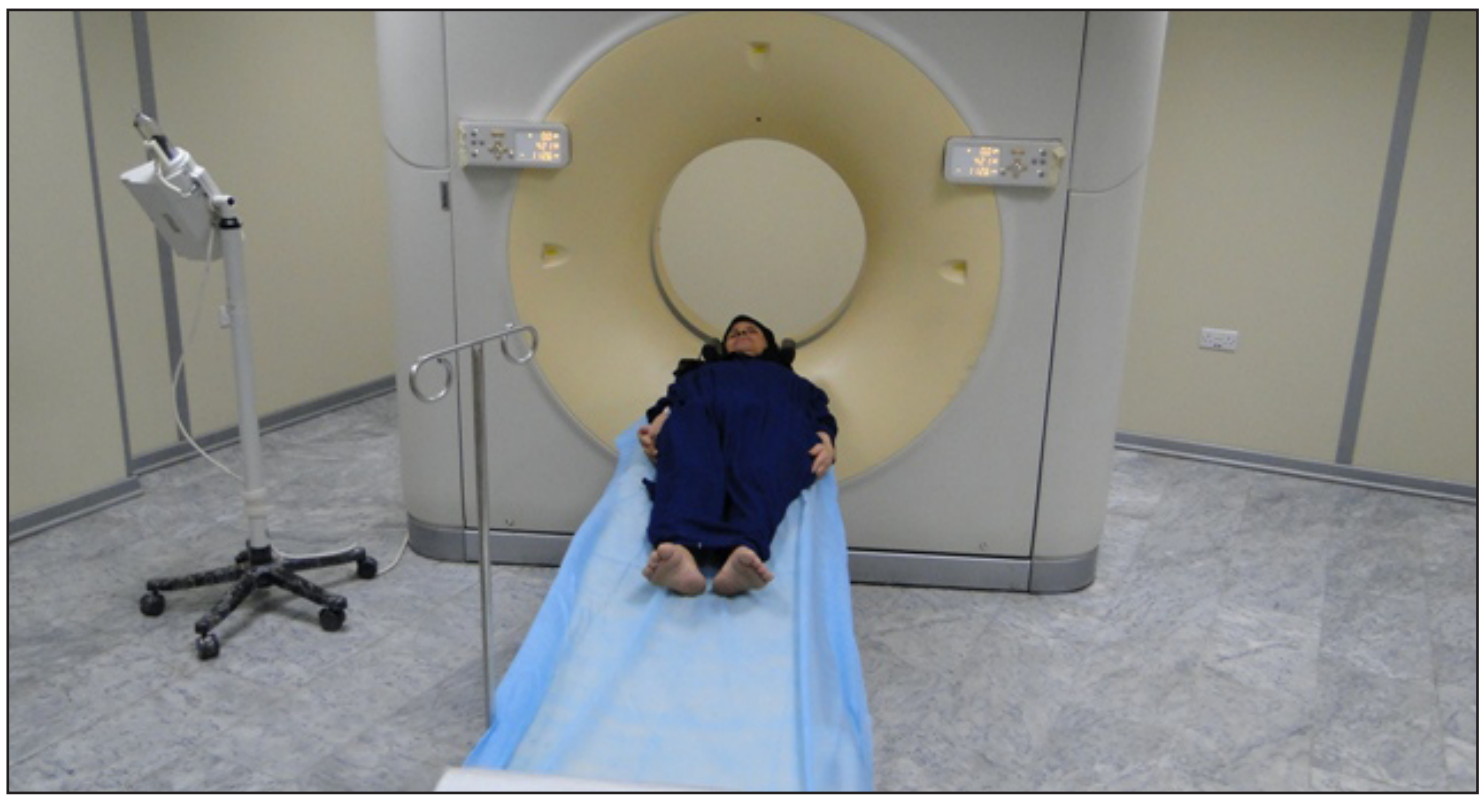

جهاز الرنين المغناطيسي في مستشفى بغداد التعليمي

حسين يرى أن معاناته تنحصر في مغادرته السرير بعد إجراء الفحوصات على الجهاز، ومن ثم التوجه نحو مستشفى آخر لمتابعة تطورات ظروفه الصحية وهو ما لا يطيقه.

ويذكر حسين لـ"المدى برس"، إن وضعه المادي "لا يحتمل تكاليف التردد على المستشفيات، كما أنني لا استطيع إجراء الفحص على نفقتي، فأنا رجل كاسب وعائلتي بحاجة إلى الـ١٠٠ ألف أجرة الفحص، فضلا عن أنني يجب أن أجري هذا الفحص شهرياً".

ويعد السونار والرنين المغناطيسي ومصور الدوبلر من الأجهزة الطبية الضرورية لتشخيص الأمراض والإصابات، ويشدد مختصون على ضرورة توفر أجهزة من هذا النوع في عموم المستشفيات الحكومية، في وقت تشهد مستشفيات العاصمة بغداد زخم المراجعين ويتجاوز انتظار البعض منهم ما يزيد عن الخمسة أيام لإجراء الفحص، أو يتحمل المريض أجرة الفحص في المختبرات الأهلية وهو ما يكلف مبالغ كبيرة.

عضو لجنة الصحة النيابية إيمان عبد الرزاق موحان، أكدت لـ"المدى برس"، إن "الواقع الصحي في البلاد بحاجة للكثير من الخدمات، ونحن نتفاوض دائما مع اللجنة المالية للعمل معهم على هذا الأمر بحسب الأولويات، والأجهزة الطبية من أهم الأولويات لدينا في الوقت الحاضر".

وأشارت موحان إلى أن "لجنة الصحة والبيئة تساهم وبشكل كبير في رسم الموازنة الخاصة بوزارة الصحة ونحن على علم بالنقص الموجود بالأجهزة في المستشفيات". وأضافت "طالبنا باستحصال مبالغ خاصة بالأجهزة الطبية وضرورة توفيرها لارتباطها المباشر بحياة الإنسان". ولفتت موحان إلى أن "اللجنة قررت استحصال مبالغ إضافية للحالات الطارئة التي تحدث في الوزارة ومستشفياتها، وهذه المبالغ تنفق على الأجهزة الحساسة التي تحتاجها الوزارة ولسيارات الإسعاف، وكذلك تستخدم هذه المبالغ للأدوية المنقذة للحياة، وقد اعتبرنا هذه المبالغ من ضروريات وزارة الصحة لارتباطها بحياة المواطن". إلى ذلك، أوضح عضو لجنة الصحة النيابية حبيب الطرفي، أن "هنالك آليات ومعايير مهمة في توزيع الأجهزة الطبية على المستشفيات تعتمد النسبة السكانية"، فيما يعلل عدم وجود الأجهزة الطبية في أغلب المستشفيات إلى قلة الأطباء الاختصاص الذي يعملون على تلك الأجهزة".

وأضاف الطرفي في تصريح لـ"المدى برس"، أن "المناطق ذات النسب السكانية العالية يجب أن تستثنى من كل المعايير، ولدينا في بغداد مناطق سكانية أشبه بالمخازن البشرية". وكانت وزارة الصحة، قد أكدت في وقت سابق حاجة العراق إلى ٣٠ جهاز رنين مغناطيسي لتغطية حاجة المستشفيات، إذ يتوفر الآن فقط ٧٠ جهازا في عموم البلاد. يذكر أن مجلس الوزراء كان قد وافق مؤخرا على تخويل وزارة الصحة على توقيع الاتفاقية الصحية بين العراق وكوريا وضمن أعمال اللجنة العراقية الكورية، من أجل تطوير العمل في مجال الرعاية الصحية والقطاع الصحي في العراق.

مجلس بابل يشكّل لجنة مركزية لتوزيع القروض الصغيرة

□ الحلة / إقبال محمد

قرر مجلس محافظة بابل، تشكيل لجنة مركزية لتوزيع القروض التي أطلقتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووضع آلية لتوزيع القروض الصغيرة لإنشاء المشاريع المدرة للربح ضمن الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر.

وقالت رئيسة لجنة المرأة في مجلس المحافظة الدكتورة سكنية عزيز الفتلاوي، خلال جلسة استثنائية عقدها المجلس وحضرتها "المدى": إن المجلس قرر تشكيل لجنة مركزية لتوزيع القروض على الوحدات الإدارية في المحافظة بحسب أعداد البطاقة التموينية ونسبة الفقر.

وبينت أنه في قضاء الحلة ونواحيه بلغ عدد بطاقات التموينية ١٥٠ ألفا و٢٢٤ بطاقة، وعدد القروض ٣٢٠ قرضا، وبلغت نسبة الفقر فيه ١٢٪، أما في قضاء الهاشمية فكان عدد البطاقات ٧٧ ألفا و٧٨٨ بطاقة، و٦٤٠ قرضا، ونسبة الفقر ٢٤٪.

وأشارت الفتلاوي إلى أن عدد البطاقات في قضاء المسيب ونواحيه بلغ ٦١ ألفا و٧٤٥ بطاقة، وعدد القروض ٢٩٣ قرضا، ونسبة الفقر ١١٪، وفي قضاء المحاويل ٥٨ ألفا و٣٧ بطاقة، وعدد القروض ٣٤٧، ونسبة الفقر ١٣٪.

وأضافت أن مجلس المحافظة قرر وضع آلية لقبول الطلبات الخاصة بالقروض الصغيرة لإنشاء المشاريع المدرة للدخل والتي تشمل فئات الأرامل والمطلقات والمعيلات لأسرهن والمعاقين والمطلق سراحهم من السجون والمتسولين والعاطلين عن العمل ممن لم يمنحوا القرض حتى الآن والمهجرين العائدين إلى مناطق سكناهم، ضمن الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر للعام الحالي الذي أطلقته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.

وأفادت الفتلاوي بأنه سيتم تشكيل لجان فرعية في كل وحدة إدارية تضم مدير الوحدة، وممثل المجلس البلدي، ومختار المنطقة السكنية، وممثل قسم عمل بابل، واثنين من الشهود، مشيرا إلى أنه سيتم تحديد مواعيد في كل وحدة إدارية لمقابلة الراغبين بالحصول على القروض ويتم الإعلان عنها عبر وسائل الإعلام.

وذكرت الفتلاوي أنه سيتم إرسال المرشحين مع استمارات الترشيح إلى اللجنة المركزية من قبل الوحدات الإدارية وتوزيع الحصص حسب البطاقة التموينية في كل وحدة إدارية وتتراوح مبالغ القروض بين ٥ – ١٠ ملايين دينار بحسب نوعية المشروع وأهميته، مضيفة أنه يتم شراء مواد وأجهزة المشروع من قبل لجنة خاصة ويقدم المقترض تعهد خطي بأنه ليس موظفا في أية دائرة حكومية.

الطالبات بين خيارين إما ترك الدراسة أو القبول بكلية أدنى

خريجو الإعدادية في كربلاء متخوفون من القبول المركزي

□ كربلاء / أمجد علي

يبدو القلق واضحا على أحمد علي، وهو يدخل على الموقع الالكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للتقديم على الجامعات والمعاهد، ويدرج بعناية ودقة اختياراته التي تؤهله للقبول في إحدى كليات جامعة كربلاء أو معاهد المحافظة، كونه من طبقة فقيرة وليس باستطاعته الدراسة في محافظة أخرى.علي الذي أدى امتحانات الدور الثاني كونه اضطر إلى تأجيل امتحان اللغة العربية إلى امتحانات الدور الثاني، يؤكد لـ"المدى" أنه يخاف كثيرا ألا ينصفه القبول المركزي فيضعه في كلية أو معهد بعيد.

ويقول "أنا قلق جدا لأن هناك تجارب لأقاربي ظهر قبولهم العام الماضي في محافظات بعيدة، فابن خالتي تم قبوله في جامعة تكريت وهو من أهالي الناصرية وهذا ما جعله يترك الدراسة كون وضعهم الاقتصادي لا يسمح بهذه المصاريف".

ويضيف "معدلي ٦٨٪، إلا أنه يؤهلني على الأقل للقبول في كلية التربية أو العلوم أو حتى المعهد التقني في كربلاء".

مخاوف أحمد علي، هي نفسها مخاوف ولي أمر الطالب ستار الطرفي الذي أوضح "ابني خريج الفرع العلمي وحصل على معدل ٨٩٪، وهو يؤهله للقبول في كليات الهندسة أو الصيدلة"، مضيفا "لكني أخشى من سعة القبول، ما نريده أن تكون هناك عدالة".

في حين، عبّرت زينب محمد عن قلقها من عدم قبولها في الاختصاص الذي تتمناه، فتقول: "أنا خريجة الفرع الأدبي ومعدلي يؤهلني للقبول في كلية القانون جامعة بغداد، لكن المشكلة في عائلتي التي ترفض ذهابي إلى بغداد، كما أنني أخشى أن يظهر قبولي في جامعات البصرة أو بابل أو غيرها من المحافظات، وعندها لن استطيع الاستمرار بالدراسة".

وتبيّن محمد "العام الماضي قبلت شقيقتي في كلية الهندسة بجامعة الكوفة ولم نستطع نقلها إلى كربلاء إلا بعد مراجعات عديدة للحصول على استضافة لعام واحد"، مشيرة إلى أنه في حال تم قبولها في كلية خارج كربلاء ستكون أمام خيارين "إما ترك الدراسة أو القبول بكلية أو معهد أدنى في كربلاء".

ويعبر الطالب ستار حسين عن قلقه من طريقة التقديم الجديدة، موضحا "التقديم الالكتروني جديد كليا بالنسبة للكثير منا ونخشى أن يتسبب أي خطأ بحرماننا من القبول في الكليات التي نريدها أو تؤهلنا لها معدلاتنا".

لكن الطالب علي حسين وهو من الفرع الأدبي يتحدث بلا مبالاة قائلا: "ليكن القبول في أي محافظة وأي كلية فأنا لن أكون طبيبا أو صيدلانيا، إما يتم قبولي في كلية التربية كمدرس أو المعهد التقني".

ويضيف "في كلا الحالتين سأمضي سنواتي الدراسية وبعدها سأنظم إلى طابور العاطلين عن العمل"، مؤكدا "شقيقي أنهى دراسته الجامعية وهو الآن عامل بناء وربما لن يختلف مستقبلي عن مستقبله".

مدير إعلام جامعة كربلاء الدكتور عمران الكركوشي، بين لـ"المدى" إن لكل جامعة طاقتها الاستيعابية التي لا يمكن تجاوزها "لذلك فأن القبولات تعتمد على قدرة الكليات باستيعاب الطلبة".

وأشار إلى أن "العدد يعتمد على المكان والأساتذة والمنهج والأبنية وغيرها من الأمور اللوجستية فهي ليست عملية قبول وانتهى بل لابد من أن يحقق القبول النجاح"، مبينا أن جامعة كربلاء تضم ١٦ كلية الآن وفيها عشرات الأقسام المختلفة لذلك فأن خطة القبول لهذا العام كانت ألفي طالب وطالبة.

وأفاد الكركوشي "نسعى إلى قبول ألف طالب وطالبة آخرين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لكي يتم قبول أكبر عدد ممكن من أهالي كربلاء"، داعيا الطلبة إلى "الاختيار بعناية لأنهم هم من سيتحملون النتائج".

وبين أن "بعض الطلبة أو أولياء الأمور يضعون أولا الكليات الطبية والهندسية بالرغم من أن معدلاتهم لا تؤهلهم لذلك ثم يضعون الكليات الأبعد عن منطقة سكناهم والأمر ينطبق كذلك على المعاهد فتكون النتيجة مع القدرة الاستيعابية والتنافس بين أصحاب المجموع الأعلى فيجد قبوله في مكان ما أو كلية أخرى أو معهد فيقول أن القبول المركزي ظلمني".

وزارة العلوم تنفي مسؤوليتها عن مشروع البطاقة الوطنية الموحدة

□ بغداد / دعاء آزاد

نفت وزارة العلوم والتكنولوجيا مسؤوليتها عن مشروع البطاقة الوطنية الموحدة، مشيرة إلى أنه من مشاريع وزارة الداخلية.

وقال مدير الإعلام والعلاقات في الوزارة عادل مهدي صالح، في تصريح لـ"المدى"، أمس الأربعاء: إن وزارة العلوم والتكنولوجيا غير معنية بمشروع البطاقة الوطنية الموحدة، "بل هو تحت إشراف وزارة الداخلية ومن خلال لجنة وزارية مشكلة لتنفيذ هذا المشروع".

وأضاف صالح إن وزارته ليست من ضمن أعضاء اللجنة الوزارية المشكلة لمشروع البطاقة الوطنية الموحدة، مشيرا إلى أن المشروع قيد الإعلان عنه أمام الشركات العالمية المختصة لتنفيذه.

يأتي ذلك ردا على مطالبة الحكومة المحلية في محافظة ميسان، وزارة العلوم والتكنولوجيا بتفعيل مشروع البطاقة الوطنية الموحدة الذي سيسهم بشكل فاعل في اختصار الجهد والروتين على المواطنين خلال معاملاتهم ومراجعاتهم اليومية للدوائر الدولة.

وقالت رئيس لجنة الحكومة الالكترونية في مجلس محافظة ميسان سهير المنشداوي، في تصريح أوردته وكالة "أنباء بغداد الدولية": إن المحافظة طالبت الحكومة الاتحادية ووزارة العلوم والتكنولوجيا بتفعيل مشروع البطاقة الوطنية الموحدة التي ستكون عبارة عن جواز خدمي يختصر الكثير من الجهد والروتين للمواطن.

وأوضحت أن لجنتها "مستمرة بمتابعة مشاريع المحافظة والمتمثلة بربط الدوائر مع بعضها بطريقة الكابل الضوئي وذلك لتسهيل التخاطب الإداري ما بين ١٥٦ دائرة في المحافظة"، معتبرة تفعيل مثل هكذا مشروع بأنه "يعد هاما جدا".

طالب الحكومتين المحلية والاتحادية بحماية أعضائه

مجلس قضاء الموصل.. لا يمتلك محبرة أو (بند) ورق ولا أجهزة تكييف

□ الموصل / نوزت شمدين

طالب مجلس قضاء الموصل، الجهات المسؤولة في الحكومتين المحلية والاتحادية بتوفير الحماية الكافية لأعضائه، بعد تعرضهم في الآونة الأخيرة لسلسلة من عمليات الاغتيالات المتكررة بحاجة ماسة إلى توفير الحماية"، مشيرا إلى وجود حملة شرسة موجهة إلى أعضاء المجلس مما يتطلب وجود موقف واضح من الجهات المعنية لحمايتهم وإيقاف الهجمات المتكررة التي تستهدف أعضائه. ودعا قائممقام الموصل حسين علي حاجم، الذي حضر الجلسة، الجهات المعنية إلى حماية أعضاء المجلس وتوفير المبنى الملائم لهم لإنجاح عمل المجلس الذي يصب في خدمة أهالي مدينة الموصل.

وكان مسلحون مجهولون قد اغتالوا عضو مجلس قضاء الموصل إبراهيم يونس العكيدي، قبل أيام أمام منزله في منطقة دوميز شرق مدينة الموصل، وتقدم على إثرها مجلس القضاء بطلب حله إلى مجلس محافظة نينوى، وقال الحيالي: إن "أعضاء المجلس بعد تعرضهم في الآونة الأخيرة لسلسلة من عمليات الاغتيالات المتكررة بحاجة ماسة إلى توفير الحماية"، مشيرا إلى وجود حملة شرسة موجهة إلى أعضاء المجلس مما يتطلب وجود موقف واضح من الجهات المعنية لحمايتهم وإيقاف الهجمات المتكررة التي تستهدف أعضائه. ودعا قائممقام الموصل حسين علي حاجم، الذي حضر الجلسة، الجهات المعنية إلى حماية أعضاء المجلس وتوفير المبنى الملائم لهم لإنجاح عمل المجلس الذي يصب في خدمة أهالي مدينة الموصل.

وكان مسلحون مجهولون قد اغتالوا عضو مجلس قضاء الموصل إبراهيم يونس العكيدي، قبل أيام أمام منزله في منطقة دوميز شرق مدينة الموصل، وتقدم على إثرها مجلس القضاء بطلب حله إلى مجلس محافظة نينوى، إلا أن الأخير رفض ذلك. وقبلها كان مجلس القضاء قد علق أعماله لمدة أسبوع احتجاجا على تجاهل الحكومتين المحلية والاتحادية لما يتعرض له أعضاؤه، وكان عضو في مجلس قضاء الموصل، قد صرح لـ"المدى" في وقت سابق أن "مجلس قضاء الموصل فقد ومنذ نحو ستة أعوام، عشرة من أعضائه البالغ عددهم ٢٠ عضواً، أي نصف عدد الأعضاء تماماً". وتابع العضو أن "خمسة آخرين في الأقل تعرضوا إلى محاولات اغتيال فاشلة، ومن بينهم رئيس لجنة الأمن والدفاع، عندما فتح مسلحون النار عليه وعلى أحد أبنائه، يوم ٢٤ نيسان الماضي، وأبنه ما زال راقداً في المستشفى لغاية الآن".

وتابع بالقول: إنه وزملاؤه المتبقين من أعضاء مجلس القضاء، "ينظرون في معاملات ١٨ ألفا و٥٠٠ مستفيد من رواتب الرعاية الاجتماعية ومعاملات تخص آلافاً من المسجلين في دائرة الهجرة والمهجرين".

وأضاف أنهم يتولون أيضا "متابعة عقود ومساطحات بلدية الموصل، وتصديق تأييدات السكن بالنسبة للمتوفين، إلى جانب المصادقة على المشاريع ومتابعتها ومحاسبة المقاولين، ومع كل هذه الجهود المبذولة، وعلى الرغم من أن المجلس جهة رقابية وليست تنفيذية، فإنه يفتقر إلى كل شيء ابتداءً من القلم وصولاً إلى السيارة"، على حد قوله.

وتساءل العضو "مجلس قضاء الموصل معني بشؤون مدينة كالموصل يبلغ عدد سكانها مليون و٧٤٣ ألف نسمة، ومع ذلك يفتقر إلى محبرة ولا يملك حتى (بند) ورق، ولا يملك أجهزة تبريد أو تدفئة، أو سيارة تقل موظفيه